

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

قضايا بحثية ٣

التكليف العاشر



قضايا بحثية ٣

الحماية الجنائية للمستهلك في المرحلة السابقة على إبرام
العقد الإلكتروني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي

بإشراف الدكتورة
تمارا المعاينة

Chapter

01

المقدمة

عنوان الرسالة:
الحماية الجنائية للمستهلك في المرحلة السابقة على إبرام العقد الإلكتروني عن طريق
وسائل التواصل الاجتماعي

الباحث:

سعيد محمد الزهراني

الجهة:

كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز

سنة النشر:

٢٠٢٣

Chapter
01

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة:

١. تسليط الضوء على مفهوم الحماية الجنائية للمستهلك في البيئة الإلكترونية، خاصة في المرحلة السابقة لإبرام العقد عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
٢. تحليل الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في المملكة العربية السعودية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك.
٣. تحديد الثغرات القانونية والعملية في حماية المستهلك الإلكتروني واقتراح حلول لتعزيز هذه الحماية.

TITLE OF SLIDE

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل النصوص القانونية والأنظمة ذات الصلة، مثل:

نظام المعاملات الإلكترونية

نظام مكافحة الغش التجاري

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

كما تم استعراض دور الجهات المعنية بحماية المستهلك، مثل وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك.

النتائج:

أظهر المنظم السعودي اهتمامًا ملحوظًا بتنظيم التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك من خلال سن أنظمة وقوانين متخصصة.

رغم وجود هذه الأنظمة، إلا أن هناك حاجة لتعزيز الحماية الجنائية للمستهلك، خاصة في ظل التطور السريع لوسائل التواصل الاجتماعي كمنصات للتجارة.

توجد ثغرات في الرقابة على الإعلانات التجارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعرض المستهلكين لمخاطر الاحتيال والغش.

التوصيات

التوصيات:

١. توفير حماية جنائية كافية للمستهلك كونه الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية.
٢. تعزيز الرقابة الإلكترونية وتفعيل دور لجان الرقابة لرصد المخالفات في الإعلانات التجارية على وسائل التواصل الاجتماعي.
٣. وضع منصات إلكترونية متخصصة لرقابة وتتبع المواقع والتطبيقات التجارية.
٤. تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المحظورة أو المسحوبة من الأسواق

في ختام إعداد هذا الملخص التنفيذي، يتضح أن تقديم ملخص دقيق وموجز لمشروع بحثي قانوني يُعد خطوة أساسية لعرض ملامح المشروع أمام الباحثين وصناع القرار والمهتمين، حيث يختصر الجوانب الجوهرية للعمل البحثي من حيث أهدافه، ومنهجيته، ونتائجه، وتوصياته.

ويبرز هذا النوع من الملخصات أهمية المشروعات القانونية في معالجة التحديات المستجدة في المجتمع، ويساهم في تسهيل فهم مضمون الأبحاث دون الحاجة إلى الرجوع للنص الكامل، مما يعزز من إمكانية الاستفادة منها وتوظيفها في تطوير السياسات أو إجراء دراسات لاحقة.

ومن خلال هذا العمل، نؤكد على ضرورة أن تكون الملخصات التنفيذية أداة فاعلة في توصيل الرسالة العلمية، وأن تحافظ على التوازن بين الدقة والاختصار، مع الالتزام بعرض المعلومات الأكثر تأثيرًا في إطار من الموضوعية والوضوح.





Thank You